على أن يعمل به من تاريخ 12 مارس 2020 كما جاء في مادته السابعة

«الصحية» وافقت على مشروع قانون بشأن معالجة الآثار الناجمة عن «كورونا» على سوق العمل

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية أمس

وافقت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمس على مشروع قانون بشأن معالجة الآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد على سوق العمل على ان يعمل به من تاريخ 12 مارس 2020 كما جاء في مادته السابعة.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن المادة الأولى في المشروع بقانون تنص على أن " لصاحب العمل المتضرر الذي توقف نشاطه كلياً أو جزئياً بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة فيروس كورونا المستجد ، الاتفاق مع كل أو بعض العاملين لديه على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط بحد أقصى 50% وذلك دون المساس بالحد الأدنى للأجور على ان يتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع.

واضاف أن المادة الاولى اجازت لصاحب العمل ايضا الاتفاق مع كل او بعض العاملين لديه على منح إجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور أو عن 30% من الأجر أيهما أعلى وذلك خلال فترة توقف النشاط، وعند انتهاء الخدمة في أي من الحالتين تحسب مستحقات العامل على أساس الأجر المستحق له قبل تخفيضه وتكون مدة التخفيض والاجازة ضمن مدة الخدمة.

واوضح حماد ان المادة الاولى نصت على ضرورة اخطار صاحب العمل ،الوزارة بالاتفاقات المبرمة مع العمال خلال المدد التي يحددها قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون.

واضاف حماد ان المادة الثانية تنص على "يزداد الدعم المقرر للعمالة الوطنية وفق القانون رقم 19 لسنة 2000 والمعدل بقانون رقم 230 لسنة 2003 نتيجة تطبيق أحكام المادة السابقة بمقدار الفرق بين الأجر الفعلي المستحق عند تطبيق هذا القانون والأجر بعد تخفيضه.

وشرح حماد ما تعنيه تلك المادة موضحا ان عدد الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص يبلغ 72 ألف مواطن بفرض أن أحدهم يتقاضى راتباً قدره 1000 دينار من الشركة غير دعم العمالة وتم تخفيض راتبه إلى 500 دينار تتولى الدولة دفع الفرق البالغ 500 دينار أي يتقاضى راتبه كاملاً، ففي هذه المادة تمت حماية الكويتي من تخفيض راتبه.

وأشار إلى أن المادة الثالثة تنص على " استثناء من المادة السادسة من القانون رقم 101 لسنة 2013 المشار إليه تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاستمرار في صرف تأمين البطالة لمدة 6 أشهر أخرى

حماد : تخفيض أجور العاملين بالاتفاق طوال فترة توقف النشاط بحد أقصى 50 % دون المساس بالحد الأدنى

عند انتهاء مدة الصرف المشار إليها في تلك المادة بما لا يجاوز مدة العمل بهذا القانون".

ولفت الى ان المادة الرابعة من المشروع بقانون تنص على أنه "استثناء مما ورد في أي قانون آخر لا تحسب المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط ضمن المواعيد الإجرائية للدعاوى التي يرفعها العمال".

وقال حماد ان المادة الخامسة تضمنت أن "يصدر مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص القرارات والشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما فيها القطاعات الاقتصادية المشمولة في هذا القانون".

طلبان لرفع الحصانة عن 3 نواب .. على جدول اعمال جلسة الغد

مجلس الأمة

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها غداً الثلاثاء تقريرين للجنة الشؤون التشريعية في شأن رفع الحصانة النيابية عن 3 نواب.

وجاء التقرير الأول تحت رقم 37 للجنة الشؤون التشريعية عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضوين سعدون حماد العتيبي وصلاح عبدالرضا خورشيد في القضية رقم (2020/1429) حصر النيابة العامة المحال بصفة الاستعجال.

وجاء التقرير الثاني تحت رقم 39 للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو ماجد مساعد المطيري في القضية رقم (2020/88) حصر نيابة العاصمة – (2020/271) جنح المباحث، "المحال بصفة الاستعجال".

خلال شهر وقبل نهاية دور الانعقاد الحالي

الدلال : تقدمت بطلب لتكليف لجنة تنمية الموارد إعداد تقرير عن تعيين القياديين في الدولة

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه طلبا إلى رئيس مجلس الأمة لتكليف لجنة تنمية الموارد البشرية إعداد تقرير خلال شهر وقبل نهاية دور الانعقاد الحالي عن ملف اختيار القياديين في أجهزة الدولة وآلية مراقبتهم وضبط جودة ادائهم ومساهمتهم في تنمية البلد .

وقال الدلال في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس إن نجاح أي جهة حكومية في إدارة وتنمية المال العام وبالتالي حل المشاكل الموجودة وتعزيز القدرة على مواجهة أزمة كورونا وأيضا التعامل مع الوضع الاقتصادي تعتمد على وجود إدارة ناجحة وقيادة تستطيع ان تقود البلد والجهات الحكومية بطريقة صحيحة مؤكدا أن هذا الأمر لا يتم إلا من خلال حسن اختيار القياديين.

وأضاف أنه إذا تم اختيار القيادي في الجهات الحكومية بطريقة غير سليمة فسنجد أنه لا يقيم ولا يراقب وبالتالي يكون هناك تراجع في الأداء وزيادة في الفساد إضافة الى عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية .

ولفت الدلال إلى أن جميع الممارسات السابقة المتعلقة بقضية النائب البنغالي والصندوق الماليزي وكذلك الاستثمارات والتأمينات ، في القياديين والمنفذين للخطة.

جميع الممارسات السابقة المتعلقة بقضية النائب البنغالي والصندوق الماليزي مرتبطة بقياديين تجاوزوا القانون

مرتبطة بقياديين تجاوزوا القانون وتم اختيارهم بطرق غير واضحة واستغلوا المناصب وترتب على ذلك الفساد المالي المثار الآن.

وأوضح أن نواب مجلس الأمة ومنذ التسعينيات من القرن الماضي يطالبون بإقرار قانون خاص للقياديين مبينا أن الضوابط التي تم وضعها عام ٢٠١٥ غير كافية في الاختيار وذلك لأن المحسوبيات والتدخلات النيابية لا تزال موجودة وترتب عليها وجود فساد كبير.

وذكر الدلال أن أحد الوزراء السابقين قال له إنه لا يستطيع تنفيذ إلا 30 ٪ فقط من خطة التنمية وذلك بسبب حجم الترهل الإداري

وطالب الدلال سمو رئيس الوزراء بضرورة التشديد في تعيين القياديين والتجديد لهم وفق ضوابط وشروط دقيقة مشددا على ضرورة الابتعاد عن التعيينات التي تتم (بالبراشوت) خاصة مع قرب الانتخابات النيابية المقبلة.

وقال الدلال " أنبه إخواني حتى الموجودين في المجلس إلى ضرورة مراعاة مصلحة الكويت في التعيينات وعدم التجديد لأي مسؤول لديه علاقة في قضايا فساد أو محال للنيابة كون مصلحة البلد أولى وأبدى من أي مصلحة خاصة ..واليوم نلمح وغدا سنصرح بالأسماء".

وبين الدلال أنه وجه أسئلة إلى بعض الجهات الحكومية التي لها علاقة بإدارة واستثمار المال العام وسيستمر بتوجيه الأسئلة لباقي الجهات لمعرفة كيفية إدارة الاموال العامة وآلية اختيار ممثلي الكويت في الجهات الحكومية في الخارج.

واختتم الدلال تصريحه مطالبا "نزاهة" بوضع اليد على الجرح ومكافحة الفساد حتى لا تصبح شعارات الحكومة والحوكمة فارغة وليس لها أساس.

أكد أن الوثيقة التي وقع عليها تتضمن زيادة الأسعار والمساس بالدعوم

العدساني: سأكشف في استجواب وزير المالية بالأدلة والبراهين كل ملفات التجاوز على المال العام

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أنه سيفتح خلال مناقشة استجواب وزير المالية براك الشيتان كل ملفات الفساد والتجاوزات على المال العام بالدليل والبرهان، مطالبا النواب باتخاذ موقف إلى جانب المواطنين.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الوثيقة التي وقع عليها وزير المالية تتضمن زيادة الأسعار والمساس بالدعوم ورفع أسعار الكهرباء والديزل والبنزين ، مؤكدا أنها ليست عبارة عن تشريعات بل هي قرارات إدارية.

وبين أن وثيقة العام 2020 التي وقع عليها الوزير كتب فيها «إصلاح هيكل الرواتب والأجور»،فضلا عن تضمنها إيقاف جميع الترقيات والزيادات السنوية مما يعني ارتكاب مخالفة دستورية وقانونية لا تتماشى مع الأعراف والنظم واللوائح، مؤكدا في الوقت ذاته أن الوثيقة تنص على الخصخصة الأمر الذي يتيح للتجار التحكم بالأسعار والخدمات.

وأضاف «كل النواب أصبح لديهم علم بهذه الوثيقة «وثيقة الدمار» التي تمس جيوب المواطنين، موضحا أن وزير المالية لم يشرح الخطة الاقتصادية ولجأ للدين العام وقدم وثيقة برفع الأسعار على المواطنين وهذا الأمر نرفضه جملة وتفصيلا.

ولفت العدساني إلى أن استجوابه القادم يتضمن هذه الوثيقة وعدة محاور وبنود تخص تجاوزات ومخالفات وأمور تتعلق بالمال العام وما يتعلق بغسل الأموال وتضخم الحسابات والتكسب غير المشروع.

وأوضح أن الاستجواب يتضمن أيضا محورا عن استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد وهو الأمر الذي لم يعارضه الوزير إطلاقا، مؤكدا أن معاييره لم تتغير تجاه هذا الموضوع باختلاف الوزراء إذ سبق له تقديم استجواب لوزير المالية السابق على خلفية موضوع دمج (بيتك) والأهلي المتحد.

ونوه بأن الاستجواب يتضمن قضايا غسل أموال وشبهات تنفيع وتكسب غير مشروع ومن بين هذه القضايا قضية (الآيرباص)، مؤكدا بأن المفترض بأي شخص لديه تعارض مصالح مع هذا الملف أن يقف موقف الحياد ولا يحاول أن يغطي على فساده.

وأشار العدساني إلى أن هناك حكم قضائي صدر من بريطانيا يتعلق بقضية الآيرباص والوزير ركن هذا الأمر في الأدراج بدلا من التحقيق فيه، بالإضافة إلى قضايا غسل الأموال المتورط بها نواب وسكرتاريتهم.

وطالب الوزراء المختصين بإحالة هذه الملفات متكاملة إلى النيابة العامة ووحدة التحريات المالية التي يشرف عليها وزير المالية، بما في ذلك قضايا (صندوق الموانئ) و(الصندوق الماليزي) وقضايا تضخم الحسابات وقضية النائب البنغالي.

وأعلن أنه سيكشف كل هذه القضايا بالدليل وسيبين من الذي يقف مع الحق ومن الذي يقف مع الباطل، وسيعرض كل الملفات والتقارير أمام الشعب الكويتي ويبين مسؤوليته وتقاعس الوزير وإهماله في عدة ملفات.

وذكر العدساني بأنه عندما فتح ملف بند الضيافة لوزارة الداخلية تم التشكيك من قبل البعض ولكن اتضح أن القضية حقيقية وتم استعادة الأموال المسلوبة لخزينة الدولة ومحاكمة المتورطين ،وكذلك قضية الإيداعات التي ذكرها في السابق بالأرقام والأسماء والأدلة والبراهين، بالإضافة إلى قضية الإيداعات الأخرى وشبهات غسل الأموال لبعض النواب الحاليين والذين أحيلوا للنيابة العامة.

وقال «نرفض خلط الحابل بالنابل ويجب أن تتضح كل الحقيقة أمام الشعب الكويتي فهناك فريقين الفريق الأول من يؤيد أو يعارض الاستجواب وهذا حقه، وفريق متخاذل متجانس مع صلحته ويضرب المصلحة العامة عرض الحائط، ويتقلب حسب المصلحة ويكيف الأعذار القبيحة لأجل تكسب غير مشروع».

وأوضح أن هناك فتوى صدرت في عام 2010 تؤكد أن الاستبدال ربوي، وهذا الأمر أكدته إدارة الإفتاء عندما قدم وزير المالية الحالي طلبا للتأكد من هذه الفتوى، مؤكدا أن الاستبدال ربوي ولا يمكن أن يكون وفق الشريعة الإسلامية، وانه حرم عدد كبير من الناس من الحصول على قروض وفق الشريعة الإسلامية بسبب هذا الوزير عندما صوت ضد القانون وفق الشريعة الإسلامية وصوت مع الاستبدال الربوي.

وشدد العدساني على أن المساس بجيوب المواطنين أمر مرفوض تماما ، كما اعرب عن رفضه تجميد الزيادات والترقيات السنوية للموظفين في مختلف الوزارات مؤكدا انه أمر غيردستوري».

واكد أن على النواب الوقوف مع الشعب الكويتي او الوقوف مع ما وصفها ب»وثيقة الدمار، مشيرا إلى أن الوزير فشل في تنفيذ ما وعد به عند مناقشة استجوابه السابق بزيادة تمثيل الحكومة في مجالس إدارات البنوك والمؤسسات التي تملك فيها الحكومة بشكل يتناسب مع نسبة امتلاك الحكومة في هذه الجهات. وقال «يجب أن تكون الأغلبية للحكومة وإذا تم منح التمثيل بمجلس إدارة بيت التمويل للقطاع الخاص سأعلن إسم النائب الذي يقف وراءذلك ، وأي نائب اخريقف وراء تجاوزات ومخالفات يجب أن يتم فضحه».

واعتبر العدساني أن سبب عدم شرح الوزير خطته أو تبرير توجهه للاقتراض بمبلغ 20 مليار دينار هوأن الوزير إمكانياته متواضعة جدا في الأمور المالية.

واستغرب تقدم الوزير بوثيقة تتضمن فرض الضرائب في الوقت الذي تتجه دولا تعتمد على الضرائب مثل الصين وأوروبا وأميركا إلى خفضها، مؤكدا على ضرورة ان يغادر الوزير منصبه إذا لم يكن يملك الحلول.

نرفض خلط الحابل بالنابل ويجب أن تتضح كل الحقيقة أمام الشعب الكويتي

واضاف العدساني « على سمو رئيس مجلس الوزراء أن لا يتوقع أنه بعيد عن المساءلة لأن لديه رقابة ذاتية ويسائل عن اخفاقات الوزير التي حصلت، مؤكدا أن هناك 3 أمور وعد بها الوزير ولم يحققها وهي كفيلة بطرح الثقة بالوزير، وهي تعهده هبتحويل مبلغ 7 مليار دينار من القطاع النفطي إلى وزارة المالية وتغطية المركز المالي للدولة والاحتياطي العام، وعدم زيادة تمثيل الحكومة في مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، اضافة الى إحالة ملف طيران الجزيرة ناقصا مما أدى إلى حفظ البلاغ من قبل هيئة مكافحة الفساد «نزاهة».